الفساد المالي في دولة الكويت
أطر محاربته وفق الشريعة والقانون

إعداد

ملفي محمد مجبل العازمي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التمويل والمصارف الإسلامية

معهد المصارف والتمويل الإسلامي
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

نوفمبر ٢٠٢١م

ملخص البحث

تكمن مشكلة البحث في أن الفساد المالي في دولة الكويت بات ظاهرة تؤرق الدولة وتؤثر في معدلات النمو الاقتصـــادي في ظل غياب أطر شـــرعية وقانونية لمحاربته، لذلك اتبع البحث الحـالي المنهج النوعي وذلـك من خلال الاعتمـاد على تحليـل التقـارير الرسميـة حيـث تم جمع المعلومات والبيانات؛ من خلال مجموعة من الوســـائل مثل المقابلات والملاحظات، وقياس مؤشر الفساد خلال السنوات العشرة الماضية بدولة الكويت، إذ يهدف البحث إلى التعرف على أنواع الفســاد المالي، ومظاهره وأشــكاله، وآثاره بشــكل عام وفي دولة الكويت بشــكل خاص، وبيان أسـباب اسـتشـراء ظاهرة الفسـاد المالي، بالإضـافة إلى التعرف على أثره على الاقتصـاد الكويتي، ووضـع حلول من أجل الحد من انتشـار ظاهرة الفسـاد المالي ومحاولة تقديم حلول عملية لمحاربته والتصدي له من خلال تفعيل القوانين الجزائية بشكل جدي وقوي، ومن خلال الكتاب والسنة النبوية الشريفة. وقد دلت نتائج البحث على وجود مؤشر عالي للفساد المالي بدولة الكويت والذي أخذ بالتزايد خلال السنوات العشرة الماضية بمختلف مظاهره التي تتمثل في قضـايا غسيل الأموال، والتجاوزات والتلاعب بأموال الصندوق السيادي للاستثمار في مشاريع مشبوهة، والنصب العقاري على المواطنين، وقضايا تتعلق باستثمار أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (أموال التقاعد) وما إلى ذلك. وقد خرج البحث بمجموعة من التوصـيات والمقترحات على الصـعيدين الجزائي والشـرعي منها تفعيل الخطاب الديني في كافة وسـائل الإعلام والمنابر بالمسـاجد والمؤسـسـات الدينية حول خطورة الفسـاد المالي على الفرد والمجتمع وتحذير الناس من عقوبة الله بحق كل مفسـد، وتفعيل دور الأئمة والخطباء والاسـتعانة بهم في كل محاولات ومسـاعي الحكومة للتصـدي لظاهرة تفشـي الفسـاد المالي في الدولة، مع الاحتكام لمبادئ الشـريعة الإسـلامية في كافة التعاملات المالية للدولة والصـفقات والاتفاقات وما إلى ذلك، بالإضافة إلى تفعيل أقصى القوانين والعقوبات ضد مرتكبي قضايا الفساد المالي والحزم في تطبيقها على الجميع دون استثناء.

الكلمات الدالة: الفساد المالي، الإطار الشرعي، الإطار القانوني.

ABSTRACT

The research problem goes around the issue of financial corruption that became a phenomenon that troubles the state. It also affects economic growth rates because of the absence of legitimate and legal frameworks to combat it. The researcher followed the qualitative method by relying on analyzing the formal reports; information and data gathered by some sort of means such as interviews and notes and evaluating the indicators of corruption during the last ten years in the State of Kuwait. This research aimed to identify the types of financial corruption' its aspects, and effects in general and in the State of Kuwait in particular. It is also to identify the reasons beyond the spread of financial corruption as well as attempt to stop such a phenomenon (i.e., introducing practical solutions to fight it through activating the serious and strong penal laws of the Qur'an and Sunnah). The results indicated a high indicator of financial corruption in the State of Kuwait that started to increase during the last ten years. All theses aspects include money laundering, bypasses, manipulating the money of sovereign funds to invest in suspicious projects, the real-estate swindle, issues related to investing the money of the Public Institution of Social Insurance (retirement sums), and so on. The researcher developed a set of recommendations and proposals on both the penal and Sharia sides, including promoting religious speech in all forms of media, mosque, tribunes, and all religious institutions about the dangers of financial corruption to members and society. It is also by warning people about God punishment against every spoiler, activating the role of religious members in all attempts of the government to fight the financial corruption phenomenon in the state with definite adherence to the Islamic law principles in all financial dealings of the state, agreements and so on. Moreover, it is necessary to activate the extreme laws and penalties against perpetrators of financial corruption without exception.

Keywords: *Financial Corruption, the Legitimacy Basis, the Legal Basis.*

APPROVAL PAGE

The thesis of Melfi M M E Alazemi has been approved by the following:

Abdulmajid Obaid Hasan Saleh
Supervisor

Azman Mohd. noor

Azman Bin Mohd. Noor
Co-Supervisor

Aznan Hasan
Internal Examiner

Fairooz Mohd Khir
External Examiner

Mohd Noor Daud
External Examiner

Radwan Jamal Elatrash
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Melfi M M E Alazemi

Signature: …ملفي…….……..…… Date: .10/11/2021...……

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢١م محفوظة لـ: ملفي محمد مجبل العازمي

الفساد المالي في دولة الكويت
أطر محاربته وفق الشريعة والقانون

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكَّد هذا الإقرار: ملفي محمد مجبل العازمي

التوقيع:..... ملفي..... التاريخ: 10/11/2021

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين على أمور الدنيا والدين. والصلاة والسلام على سيد العلماء الربانيين؛ محمد الرسول الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين. الذي علَّم وربَّى العلماء الربانيين بوحي رب العالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين. وبعد!

وأسأل الله ﷻ أن يوفّقني ويعينني وإياهم في الدنيا والآخرة، والله ﷻ من وراء القصد وهو الهادي إلى الصراط المستقيم، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله بحثًا نافعًا للناس أجمعين. وإن أصبتُ فمن الله ﷻ وحده، وإن أخطأتُ فمن نفسي ومن الشيطان، والله ﷻ ورسوله ﷺ منه بريئان.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

إقرار بحقوق الطبع ..... و

الشكر والتقدير ..... ز

قائمة الجداول ..... ل

قائمة الأشكال ..... م

الفصل الأول: خلفية البحث ومشكلته ١

مقدمة ١

مشكلة البحث ٦

أهداف البحث ٩

أسئلة البحث ١٠

أهمية البحث ١١

منهج البحث ١١

مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية ١٢

حدود البحث ومحدداته ١٥

الدراسات السابقة ١٥

الإطار العام للبحث ٢٨

الفصل الثاني: الفساد المالي ٣٠

تمهيد ٣٠

المبحث الأول: مفهوم الفساد المالي ٣٠

المبحث الثاني: خصائص الفساد المالي ٣٥
المبحث الثالث: مؤشرات ودلائل الفساد المالي..... ٣٨
المبحاث الرابع: مسببات الفساد المالي ٤٤
المبحاث الخامس: المظاهر والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد
المالي ٥٥
المبحث السادس: المقاربات المفسرة لظاهرة الفساد ٥٨
المبحث السابع: صعوبات قياس الفساد المالي..... ٦٣
المبحث الثامن: خطوات مواجهة الفساد المالي..... ٦٤
المبحث التاسع: بعض النظريات المتعلقة بمحاربة الفساد..... ٦٧
المبحث العاشر: قانون العقوبات الكويتي المتعلقة بالفساد ٧١

الفصل الثالث: أثر الفساد المالي على الإقتصاد في دولة الكويت ٨٥
تمهيد ٨٥
المبحث الأول: الكويت في مؤشر مدركات الفساد والانعكاس على واقع
التنمية المستدامة ٨٥
المبحث الثاني: نتائج وآثار الفساد المالي على الاقتصاد الكويتي ٩١
المبحث الثالث: تأثير الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دولة الكويت ٩٤

الفصل الرابع: الأطر الشرعية والقانونية لمحاربة الفساد المالي في دولة الكويت ١٠٦
تمهيد ١٠٦
المبحث الأول: الأطر القانونية للفساد المالي ١٠٦
المطلب الأول: دور القانون بشكل عام في محاربة الفساد ودولة
الكويت بشكل خاص ١٠٦
المطلب الثاني: دور أجهزة القضاء في محاربة الفساد ١١١
المطلب الثالث: نطاق تجريم الفساد فى الكويتي ١١٥
المطلب الرابع: قواعد السلوك المهني والأخلاقي في الوظيفة العامة ١١٨

المطلب الخامس: الجرائم والعقوبات ١١٩
المبحث الثاني: الأطر الشرعية للفساد المالي..... ١٢٥
المطلب الأول: ذكر الفساد في القرآن والسنة..... ١٣٠
المطلب الثاني: الضوابط الشرعية لمحاربة الفساد ١٣٢
المطلب الثالث: دور الفقهاء والعلماء في محاربة الفساد ١٣٦
المطلب الرابع: دور ولى الأمر في محاربة الفساد..... ١٣٧
المطلب الخامس: الرقابة والتجريم للفساد المالي ١٤٣
المطلب السادس: دور الفقه والشريعة في تشكيل قوانين محاربة الفساد في
دولة الكويت..... ١٤٦
المبحث الثالث: تطبيق رؤية شرعية في قضية الفساد المالي ١٣١
المبحث الرابع: مؤسسات محاربة الفساد في دولة الكويت وجهودها في
هذا المجال..... ١٥٠
المطلب الأول: الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)..... ١٥٣
المطلب الثاني: جمعية الشفافية الكويتية ١٥٨

الفصل الخامس: الإطار المنهجي ونتائج البحث ومناقشتها **١٦٢**
تمهيد ١٦٢
المبحث الأول: المقابلات شبه المقننة وترميزها..... ١٦٢
المبحث الثاني: تحليل نتائح مؤشر الفساد في دولة الكويت خلال الفترة
من ٢٠١١ – ٢٠١٩م) وربطها مع نتائج المقابلة ١٦٧
المطلب الأول: إجراءات دولة الكويت في محاربة الفساد المالي ١٦٧
المطلب الثاني: عرض للتقارير المحلية والدولية ومناقشتها التي تتعلق
بمؤشرات الفساد المالي بدولة الكويت وما نتج عنه من آثار على النمو
الاقتصادي في البلاد وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣م إلى
٢٠١٩م..... ١٧٥

المبحث الثالث: نتائج الانحداد المتعدد لمؤشر الفساد في دولة الكويت خلال الفترة من (٢٠١١م – ٢٠١٩م) ١٨١

الخاتمة **١٩٥**

قائمة المراجع والمصادر **١٩٨**

ملحق ١: تحكيم أسئلة المقابلة **٢٠٦**

ملحق ٢: قائمة بأسماء السادة المحكمين **٢٠٩**

ملحق ٣: أسئلة المقابلة في صيغتها النهائية **٢١٠**

قائمة الجداول

جدول (١)	أنواع الحكومات الفاسدة	٤٣
جدول (٢)	دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد المالي	٨٥
جدول (٣)	ترتيب دولة الكويت ضمن مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٩م	٨٧
جدول (٤)	يبين عدد من الألفاظ المقتبسة من الشريعة الإسلامية والتي وردت في بعض مواد دستور دولة الكويت	١٤٩
جدول (٥)	أمثلة لأسئلة المقابلة التي أجريت مع عدد المسؤولين في كل من مجلس الوزراء ووزارة الأوقاف والداخلية ووزارة العدل	١٦٣
جدول (٦)	ترميز بيانات أسئلة المقابلة ووصفها	١٦٤
جدول (٧)	دولة الكويت في مؤشر الفساد خلال الفترة من سنة ٢٠٠٣م إلى ٢٠١٩م	١٧٧
جدول (٨)	ترتيب دولة الكويت في العامين الماضيين ٢٠١٨- ٢٠١٩م	١٧٩
جدول (٩)	المقاييس الإحصائية الوصفية	١٨٢
جدول (١٠)	عوامل لمؤشر الفساد المالي في دولة الكويت خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٩م	١٨٣
جدول (١١)	تحليل التباين أحادي التصنيف One Way Anova لكل مؤشر على حدة الانحدار الخطي البسيط بين (CPi) (HDI) Simple Regression	١٨٦
جدول (١٢)	Confidence Interval الميل B1	١٨٩
جدول (١٣)	الانحدار الخطي المتعدد Multiple linear Regression Analysis	١٩٠

قائمة الأشكال

شكل (١) متغيرات يمكن على أساسها قياس الفساد ٧٠

شكل (٢) خريطة تبين واقع الدول العربية بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص التي توافرت عنها معلومات في مؤشر الفساد خلال عام ٢٠١٩م حسب مؤشر نزاهة الدفاع الحكومي GDI ١٧٦

شكل (٣) تحليل التباين أحادي التصنيف One Way Anova لكل مؤشر على حدة ١٨٥

شكل (٤) تحليل الانحدار الخطي البسيط بين (CPi) (HDI) Simple Regression ١٨٧

شكل (٥) عرض مخطط Normal Probability Plot ١٨٨

الفصل الأول
خلفية البحث ومشكلته

مقدمة

عرف الفســـاد منذ قديم الأزل، بل إن جذوره ترجع إلى زمن التقاتل بين قابيل وهابيل، ثم بدأت مظاهره تتعدد وتتنوع. واليوم تعاني معظم دول العالم من الفساد الذي يجرمه القانون بل وحتى الشـرع، ومن فالفســاد هنا الأفعال لا يعني الجرائم الأخلاقية التي يجرمها المجتمع ولكنها لا تدخل تحت طائلة العقاب القانوني، بل الفســـاد يعني هنا ذلك الذي يجرمه المجتمع وآثاره ومحدداته وكيف يؤثر على النمو الاقتصادي وبالذات في الدول النامية.

الفساد موجود في العالم كله ولكن بدرجات متفاوتة، ولكن أشد أنواع الفساد ضرراً تقع في الدول النامية وبالذات الفقيرة منها، التي لم تنمو فيها مؤســســـات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تســاعد على كشــف أبعاد هذا الفســاد مثل ما هو الحال في الدول المتقدمة، ومن ثم فإن الفساد في الدول النامية يؤدي إلى تدهور الكفاءة، وبالتالي ضآلة حجم الاستثمار وما يستتبعه ذلك من بطالة وتدن في الأجور، الأمر الذي يدفع إلى مزيد من الفساد وهكذا[1].

الفســـاد بمفهومه العام هو إحدى الظواهر الســلبية التي تعاني منها جميع دول العالم، خصـوصـاً الدول النامية التي تؤثر فيها بشـكل كبير على مقوماتها الأسـاسـية، وذلك بسـبب فقدان التوازن في توزيع الحقوق؛ مما يؤدى بطبيعة الحال إلى تفشـــي حالات الفقر والبطالة وارتفاع معدلاتها إلى مسـتويات مخيفة، فقد عبر الفيلسـوف الإغريقي أرسـطو عن عمق هذه الظاهرة وخطورتها بقوله: "إن الفساد ليس الموت نفسه ولكنه على الأقل؛ حركة نحو الموت". وإذا كان معروفاً أن الفســـاد يتغلغل في أجهزة الدولة وقطاعاتها؛ فهو أيضـــاً يمتد إلى كل

[1] صبري، عبد الرحمن، "اقتصاديات الفساد وأبجديته"، **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، العدد الثامن والعشرين بعد المئة، عدد شهر يناير، (٢٠٠٦م)، ص١٦٧-١٧٧، ص١٦٧.

القطاعات الأخرى الذي تمارس دوراً لا يقل أهمية في تحريك عجلة التنمية، كما يمتد إلى المنظمات الإقليمية والدولية خصوصاً التي تتصل بالجوانب الاقتصادية والمالية والخدمية[٢].

لقد تصاعدت في السنوات الأخيرة المخاوف بشأن الفساد وغياب الشفافية مع تزايد الأدلة على خطورة الآثار المترتبة عليهما في المجتمعات المختلفة، فيسود الاحتكار وتتدني مستويات المنافسة وقدرة الاقتصاد على جذب الاستثمار ورأس المال الأجنبي في الدول التي لا تتدفق فيها المعلومات بحرية لتفشي الفساد. وينتج عن ذلك مناخا يرتفع فيه مستوى المخاطرة، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الدول الأخرى، ما ينعكس بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي ومستوى معيشة المواطنين. وعلاوة على ذلك يقوض الفساد سيادة القانون وضمان تحقيق العدالة بين المواطنين لأنه يدمر الشفافية والحياد الإجرائي ويضعف قدرة الحكومة على إنفاذ القوانين، مما يسئ لسمعة الدولة محليا ودوليا ويضعف الثقة فيها، وقد نتج عن الإجماع الدولي بضرورة محاربة الفساد للحد من آثاره الضارة، العديد من الاتفاقيات في هذا الصدد على المستويين الإقليمي والدولي والتي من أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد. كما تم تطوير ونشر العديد من المؤشرات من قبل البنك الدولي لقياس الفساد والمساءلة والاستقرار وكفاءة الأطر التنظيمية وسيادة القانون، من أجل المقارنة بين الدول من ناحية وللكشف عن الحكومات التي تتخذ خطوات إيجابية في هذا الصدد والدول التي تتراجع على الصعيد العالمي من ناحية أخرى[٣].

إن الفساد المالي يشير إلى المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي ينتج عنه سرقة أموال الناس بغير وجه حق، وبالتالي حدوث فوضى ولا استقرار في المجتمع، وحدوث فجوة كبيرة بين طبقتي الفقراء والأغنياء. فمن من أسباب الفساد المالي في المجتمع ضعف القيم الإيمانية وعدم الخشية من الله، وانتشار الأخلاق

---

[٢] الملا، معاذ سليمان. (٢٠٢٠م). مكافحة الفساد وعلاقته بالتنمية المستدامة :دراسة وصفية في ضوء أحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦م بشأن إنشاء الهيئة العامة، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي**، السنة السادسة والأربعين، العدد السابع والسبعين بعد المئة، عدد شهر إبريل، ص٤٥٣-٥٠١، ص٤٥٤.

[٣] آل خليفة، لبنى علي. (٢٠١٥م). الشفافية ومكافحة الفساد: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمؤشرات البنك الدولي للحكم الصالح في الفترة من ١٩٩٦-٢٠١٣م، **المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة**، المجلد التاسع والثلاثين، العدد الثاني، عدد شهر يناير، ص١٤٣-١٦٤، ص١٤٤.

الســـيئة ومنها: الظلم، والكذب، والنفاق، والرياء، والأنانية، والبعد عن قيمة حب الوطن، والطمع والجشـــع، والمادية والانتهازية وما إلى ذلك، وشـــيوع الفســـاد المالي والبيروقراطية والاستبداد والظلم، وانتشار مظاهر الفساد الاجتماعي والتي تتضمن اتساع الهوة بين طبقات المجتمع نتيجة سوء توزيع الثروة والفسوق في يد فئات معينة بالمجتمع[٤].

يتمثل الفساد في الحياة العامة في استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب أو أرباح أو منافع شخصية بالمخالفة للقوانين والتشريعات والمعايير الأخلاقية في التعامل. ومن صور الفساد الشائعة الرشوة في الوظائف العامة والاختلاس من المال العام، والاحتيال والنصب، والتزييف والتزوير في التقارير الرسمية[٥].

ويعد الفساد نوع من السلوك المنحرف عن السلوك السائد والمقبول في المجتمع، والمقترن في ذات الوقت بهدف معين يتمثل في تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة. وبذلك يكون الفعل الفاسد بمثابة سلوك معادي يضمن للشخص الذي يقوم به الحصول على مميزات ومكاسب معينة مثل المكافأة المادية، أو الترقية السريعة، وما يترتب على ذلك من حدوث خسارة مادية أو أدبية أو مالية للتنظيمات الإدارية من جانب وللجمهور من جانب آخر. كذلك فإن انتشار الفساد بصوره المختلفة يكون نتاج تفاعل مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، كما تنعكس آثاره على كافة قطاعات المجتمع، الأمر الذي يستوجب وضع مجموعة من الآليات لمحاربة الفساد والرشوة[٦].

لذلك أولت أجهزة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة اهتماماً لدراســـة هذه الظاهرة وأبعادها الســـلبية التي فاقت مســـتويات جعلتها تلي الإرهاب في قائمة الخطورة؛ وذلك من أجل توضـــيح التزاماتها أمام المجتمع الدولي لوضـــع حد لتفشـــى هذه الظاهرة وتبلور ذلك فى

---

[٤] شحاتة، حسين حسين. (٢٠١١م). الفساد المالي أسبابه وصوره وعلاجه، **مجلة الوعي الإسلامي، دولة الكويت، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية**، السنة الثامنة والأربعين، العدد الثاني والخمسين بعد الخمسمئة، عدد شهر يوليو، ص٢٦-٢٧، ص٢٧.

[٥] الكبيسي، عامر (٢٠٠٠). الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة, المجلد الثاني عشر، العدد الأول، عدد شهر، ص١-٢

[٦] تقرير الاتجاهات الاستراتيجية (٢٠٠٥). مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بالأهرام، القاهرة، ص ٢٣٥.

الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد الصادرة سنة ٢٠٠٣م[٧]، وقد وافقت الكويت على تطبيق هذه الاتفاقية بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧م.

إن التقيد بأحكام القرآن والسنة النبوية المطهرة في كبح جماح الفساد وإنزال العقاب العادل على المفسدين في الدنيا) يعد إحدى العوامل الهامة لدى الكثيرين في عدم الولوج إلى هذا الدهليز المظلم والذي لا ينتج عنه سوى وقوع الضرر والمفسدة على المفسد ذاته، ومما لا شك فيه بإن المنافع المادية والمعنوية الي يحصل عليها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ أكثر من مظهر كالرشوة والتي تعني الحصول على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال تخالف التشريع أو أصول المهنة، والمحسوبية أي إمرار ما تريده بعض الجهات من خلال نفوذهم دون استحقاقهم مها أصلاً، والمحاباة والمحسوبيات التي تتمثل في تمرير الصفقات المشبوهة والمناقصات المتفق عليها سلفا، والعقود الوهمية، بل والابتزاز والتزوير لغرض الحصول على المال من الأشخاص من خلال استغلال المنصب الوظيفي الذي يتقلده عبر قوانين لا مبرر لها أساسا، أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين تماما كما يحصل غي أغلب قطاعات العمل الحكومي في معظم دول العالم، أو حتى تزوير الشهادة العلمية، وغسيل أو حتى تزوير الأموال، بالإضافة إلى نهب المال العام والسوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو النصب والتحايل من أجل التصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق، أو عمليات التهريب من خلال المنافذ البرية والبحرية والجوية للبلاد، وأخيرا وليس آخرا فساد يمكن أن يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانيات و كذلك التمويل والتحويلات وتلقي الأموال من الخارج[٨].

لقد لاقت مشكلة الفساد في دولة الكويت كثيراً من الاهتمام من جانب الباحثين والمهتمين بالأمر وذلك لإيجاد وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة

---

[٧] اعتمدت هذه الاتفاقية كوثيقة مستقلة لمكافحة الفساد بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣١ أكتوبر / تشرين ٢٠٠٣م.

[٨] الحاج، طارق. (٢٠٠٨م)، مظاهر الفساد الإداري والمالي، **مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح**، المجلد الأول، العدد الرابع، عدد شهر ديسمبر، ص٨٠- ٩٢، ص٨٣.

وعلاجها وذلك من خلال خطوط جديدة ومحددة لمحاربة الفساد بكل مصادره ومظاهره ومن أهم الوظائف للدولة اليوم هي تلبية الاحتياجات العامة للمواطنين بإنشـــاء المرافق العامة وتكليف الأمناء بإدارتها بعيداً عن المحسوبية واستغلال النفوذ وكل مظاهر الفساد تطبيقاً لقوله تعالى على لسان بنت نبي الله شعيب في شأن سيدنا موسى عليه السلام (يا أبت استأجره إن خير من اســتأجرت القوي الأمين)[٩]، وقد بذلت الدولة ممثلة في وزارة العدل جهوداً مضــنية لصـياغة القوانين والتشـريعات التي تؤدي إلى محاربة الفسـاد واجتثاث الظاهرة كقانون غسـل الأموال وقانون الإجراءات المالية والمحاسـبية وغيرها من القوانين التي تكافح الفسـاد وتضـبط المال العام[١٠].

ومما لا شــك فيه بأن الشــريعة الإســلامية مبنية على جلب المصــالح وتكثيرها ودرء المفاسد وتقليلها، ومن المصالح المعتبرة التي جاءت بها النصوص الكريمة صيانة المال الذي يعد حفظه من الضروريات في الإسلام، ولهذا حث الشارع الحكيم على الأمانة وأثنى على أهلها، وحرم الاعتداء على أموال الناس وإفســادها، تماما كما حرم الاعتداء على أرواحهم وأبدانهم، ومن صــور الاعتداء على المال ما يفعله بعض الموظفين من الفســاد والإفســاد في وظائفهم بالرشوة، والسرقة؛ والتزوير ونحوها؛ ومن هنا تبرز لنا قضية إصلاح الفساد الي تعد من أكبر القضــايا أهمية في حياة البشــرية، حيث إننا نرى أن محاربة الفســاد والقضــاء على أســباب وقوعهن ووجوب إصــلاحه كان أحد موضــوعات الكتاب والســنة النبوية المطهرة ومدار الإصلاح فيهما فنجد أن نصوصهما تركزان على النهي عن الفساد في كل جانب من جوانب الحياة الإنسانية، لا سيما جانبها المالي. ولا ريب أن المتأمل في نصوص الشريعة يجد الدعوة الصــريحة الواضــحة للرجوع إليها في حل المشــكلات العصــرية، والآثار التي ســيجنيها الفرد والمجتمع من ذلك[١١].

---

[٩] سورة القصص، الآية ٢٦.

[١٠] يونس، حنان أحمد. (٢٠١٦م). آليات مكافحة الفســاد الإداري والمالي، **مجلة العدل، دولة الكويت / وزارة العدل**، المجلد الثامن عشر، العدد السادس والأربعين، عدد شهر إبريل، ص٢٧٧- ٢٨٤، ص٢٧٧.

[١١] المحروق، عادل إبراهيم عبد الله. (٢٠١٦م). دور الشريعة الإسلامية في إصلاح الفساد المالي، **مجلة آفاق اقتصادية، جامعة المرقاب – كلية الاقتصاد والتجارة**، المجلد الأول، العدد الرابع، عدد شهر يناير، ص١٦٣- ١٩٢، ص١٦٤.

ومن هنا جاء البحث الحالي حول وجوب العودة إلى العمل بالقوانين الجزائية وتطبيقها بحزم إلى جانب الشـريعة الإسـلامية أي التركيز على الإطارين الشـرعي والقانوني، حتى وإن اقتصر الأمر فقط على محاربة الفساد وأسبابه، والاستفادة بهدي الشريعة الاسلامية السمحاء في إصلاح أحوال الناس وأخلاقهم وتصرفاتهم وجميع علاقاتهم أفراداً وجماعات.

مشكلة البحث

لقد ظهر مؤشـر الفسـاد للمرة الأولى سـنة ١٩٩٥م على الصـعيد الدولي، حيث يسـتند هذا المؤشر عادة على عدة دراسات متعمقة ومتخصصة بالإضافة إلى إجراء استقصاءات بشكل منظم؛ والتي توزع من أجل الحصـول على إجابات لها علاقة بمظاهر فسـاد محتمل من ضـمنها الرشوة بالقطاع العام، والمناقصـات والصـفقات المشـبوهة، وعقود المشـتريات الحكومية، ووجود شـــبهات حول عمليات اختلاس للأموال العامة، وكذلك عن كفاءة وفعالية جهود القطاع العام لمكافحة الفســـاد. ويعتمد المؤشـــر بشـــكل اســـاســـي على مقياس يبدأ من درجة من ٠ إلى درجة ١٠٠، وعلى ضوء هذا التقييم يتم ترتيب الدول في المؤشر تنازليا وفقا لمجموع النقاط، حيث تعادل الدرجة صـفر أعلى مسـتوى من مسـتويات الفسـاد المدرك، في حين تعادل الدرجة ١٠٠ أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك، لذا يلاحظ أن أغلب الدول العربية ترتيبها في النصـف السـفلي للمؤشـر وبنقاط أقل من ٤٠ ٪، وقد أشـار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن انتشار مظاهر الفساد المالي في حياة المجتمع والتي من اهمها الرشاوي والمحسـوبيات نتيجة ضـعف قوانين محاربة الفسـاد، وتراخي الحكومات في مواجهته والحد من اشكاله[١٢].

حيث يتضـمن المؤشـر الشـفافية والمسـاءلة، وتضـارب المصـالح، وتحويل الأموال، والبيروقراطية المفرطة، والفســـاد في القطاع العام، وفســـاد الجهات الرقابية، ومبادرات وجهود الحكومة في محاربة الفسـاد والإنجازات المحققة، وإمكانية العامة على مسـاءلة المسـؤولين بشـأن

[١٢] بحار، محمد. (٢٠١٦م). الإطار القانوني لمحاربة الفساد: قراءة في اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد واستعراض التجربة المغربية، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، المجلد الأول، العدد السابع والعشرين بعد المئة، عدد شهر إبريل، ص٢٧١- ٣٠٤، ص٢٧٢.

استخدام الأموال العامة، ومدى قدرة الحكومة في تنفيذ أحكام الجزاء، وحصر الفساد وغسيل الأموال، ومدى وجود عقوبات رادعة للمتجاوزين وهل تتم معاقبة المسؤولين المتجاوزين ؟، ومواقف القادة السياسيين من مواضيع الفساد، بالإضافة إلى الفساد في النظام السياسي ذاته[١٣].

وبالاطلاع على نصوص الاتفاقية التي صادقت عليها دولة الكويت بموجب القانون رقم ٤٧ بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٦ ووجوب والزامية تطبيقها، يتضح جليا بأن أغلب الأفعال الواجب تجريمها هي أفعال ممنوعة أساس بل ومعاقب عليها في قانون الجزاء الكويتي، والقوانين الجزائية الخاصة بحماية الأموال العامة والكشف عن العمولات في عقود الحكومة، ومواجهة ظاهرة غسيل الأموال، وذلك طبقا للنصوص التالية[١٤]:

١. رشوة الموظفين العموميين الوطنيين: تجرمها المواد من ٣٥ إلى ٤٣ من قانون سنة ١٩٧٠م.
٢. رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية: لا توجد نصوص خاصة تجرمها.
٣. اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي: والتي نص عليها القانون رقم (١) المتعلق بحماية الأموال العامة لسنة ١٩٩٣م.
٤. استغلال المنصب الوظيفي او القيادي: والتي يجرمها القانون رقم (٣١) المادة (٣٧) لسنة ١٩٧٠م.
٥. الإثراء غير المشروع: لا توجد نصوص خاصة بتجريمه وفقا لنص المادة ٢٠ من الاتفاقية.
٦. الرشوة في القطاع الخاص: لا توجد نصوص خاصة بتجريمها.
٧. سرقة الممتلكات التي تتبع القطاع الاهلي او الخاص: والي يجرمها قانون الجزاء في المادة رقم (٢٤٠).

---

[١٣] مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بتاريخ ٥ ديسمبر لسنة ٢٠١٢م، وأيضا تقرير تحديات التنمية في الدول العربية ٢٠١١م، **نحو دولة تنموية في المنظمة العربية)** PNUD برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[١٤] إدريس، ثابت عبد الرحمن. (٢٠١٥م). دور الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في قطاعات الحكومة الكويتية :دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية – كلية التجارة**، المجلد الثاني، العدد الأول، عدد شهر ابريل، ص٩-١١٠، ص١٣.

٨. عمليات غسيل الاموال نتيجة التحويلات والعائدات الخارجية المشبوهة: يجرمها القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢م والذي يتعلق بمواجهة ظاهرة غسيل الأموال.

٩. عمليات إخفاء البيانات المالية الحقيقية: والتي يجرمها قانون الجزاء في مادته رقم (٤٩).

هذا وطبقا للقانون رقم (٣١) سنة ٢٠٠٤م، فإن جميع الجرائم بوجه عام تخضع لأحكام التقادم المنصوص عليها في قانون الجزاء بشأن قانون حماية الأموال العامة.

إلا أن كل القوانين والمواد المذكورة أعلاه لم تجدي نفعا في ظل التقارير الأخيرة بشأن ارتفاع معدلات الفساد المالي، حيث صدرت خلال السنوات الثلاثة الماضية، بالإضافة إلى السنة الحالية عدة تقارير أشارت بوجود مستويات عالية فيما يتعلق بالفساد المالي في دولة الكويت، حيث أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقرير لها حول مدركات الفساد المالي بدولة الكويت سنة ٢٠١٧م، إذ تراجع ترتيب الكويت بين دول العالم ١٠ مراكز من ٧٥ إلى ٨٥ وهما أسوأ درجة واسوأ ترتيب تصلهما الكويت منذ عام ٢٠٠٣م[١٥].

وفي سنة ٢٠١٩م تراجع ترتيب الكويت في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بنحو حاد لتحل بالمرتبة ٨٥ عالميا وتهبط ٧ مراكز بالمقارنة مع ترتيبها البالغ ٧٨ عالميا في ٢٠١٨م. وقد حل ترتيب الكويت بالمرتبة التاسعة عربيا متراجعا مركزا واحدا بعد ان كان ثامنا في عام ٢٠١٨م والاخيرة خليجياً خلف الامارات وقطر والسعودية وعمان والبحرين . وحصلت الكويت على ٤٠ نقطة من اجمالي ١٠٠ لتكون بذلك اقل من المتوسط العام ومنذ العام ٢٠٠٥م هوى ترتيب الكويت ٤٠ مركزا في مؤشر الفساد لتهبط من المرتبة ٤٥ عالميا في عام ٢٠٠٥م الى ٨٥ عالميا في عام ٢٠١٩م. ويتولى المؤشر تصنيف ١٨٠ بلدا وفقا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام، وذلك استنادا الى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الاعمال وذلك حسب مقياس يتراوح بين ٠ و١٠٠ نقطة حيث تمثل النقطة صفر البلدان الاكثر فسادا في حين تمثل النقطة ١٠٠ البلدان الاكثر نزاهة[١٦].

---

[١٥] جريدة القبس الكويتية. (٢٠١٨م). صفحة الاقتصاد بعنوان: " **الفساد يزداد استفحالا في الكويت** " ٢٢ فبراير ٢٠١٨م، العدد ١٥١٢٣، ص٢٧.

[١٦] جريدة الأنباء الكويتية. (٢٠٢٠م). صفحة أخبار الكويت بعنوان: " **الكويت الأخيرة خليجياً والتاسعة عربياً بمؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠١٩م**"، 24 يناير ٢٠٢٠، العدد ١٥٧٦٠، ص٢

ومن ناحية أخرى فإن هناك معوقات أخرى تحول دون تطبيق هذه القوانين ومنها غياب الشفافية التي تعتبر أحد الأساليب الفعالة والحديثة للحد من انتشار ظاهرة الفساد الإداري، وتعتبر الشفافية في الكويت أمرا ضرورياً في ضوء ما تشهده عدد كبير ومتزايد من دول العالم المتقدمة والنامية من مبادرات ناجحة تصدت لظواهر الانحراف والفساد الإداري بعدما تبين لهذه الدول خطورة غياب النزاهة والشفافية وانتشار الفساد الإداري. ونظرا للأهمية النسبية للقطاع العام في دولة الكويت والذي يساهم بأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي؛ ويوفر الجانب الأعظم من الوظائف وفرص العمل للمواطنين؛ حيث يضم أكثر من ٨٥ ٪ من (إجمالي العمالة الوطنية) فإن نشر الوعي حول الإصلاح في تلك الجهات والتزامها بمعايير الشفافية والنزاهة والمساءلة واحترام القانون والعدالة وتكافؤ الفرص والتخطيط الاستراتيجي والقيادة سيساهم حتما في تطوير أداء تلك المؤسسات وتطوير الخدمات المقدمة مما سيدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

إن موضوع الفساد ليس بالأمر الجديد، فهو أمر قديم جدا منذ أن خلق الله آدم وحواء، وقد تناوله الدين الإسلامي في مختلف مصادره وتشريعاته، إلا أن الحديث عنه قد ازداد في الآونة الأخيرة، وقد فشلت بل ولا تزال أغلب سبل مواجهته، وذلك بسبب غياب الحزم والوضوح وإغفال الجانب القانوني والشرعي للفساد المالي وأسبابه.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تتمثل في أن الفساد المالي في دولة باتت ظاهرة تؤرق الدولة وتؤثر في معدلات النمو الاقتصادي في ظل غياب أطر شرعية وقانونية لمحاربته، وبالتالي فغن مشكلة البحث الجالي تتركز في السؤال الرئيسي التالي: ما أثر الأطر الشرعية والقانونية في محاربة الفساد المالي والنمو الاقتصادي في دولة الكويت؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

١- التعرف على أنواع الفساد المالي، ومظاهره وأشكاله، وأثره بشكل عام وفي دولة الكويت بشكل خاص.

٢- التعرف على أسباب استشراء ظاهرة الفساد المالي بشكل عام، وفي دولة الكويت على وجه الخصوص.

٣- التعرف على واقع الفساد المالي في دولة الكويت بحسب المؤشر العالمي.

٤- وضع حلول عملية للمحاربة الفساد المالي وفق الكتاب والسنة النبوية، والقانون من خلال طرق تفعيل القوانين الجزائية والعقابية في دولة الكويت.

تقدمت الكويت في مؤشّر الفساد لعام ٢٠١٨م بسبع مراتب مقارنة بالعام السّابق حيث حصلت على المركز ٨٥. في البحث عن أسباب هذا الفساد في الكويت. خلصت جمعية الشفافية الكويتية إلى مجموعة أسباب منها: عدم قيام الهيئة العامّة لمكافحة الفساد بمهامّها كما يجب، والتَضييق على جمعية الشفافية الكويتية، وعدم السّماح لها بالانضمام إلى منظّمة الشفافية الدّولية، والمزيد من التّقييد على الحرّيات كحرّية التُعبير في الإعلام ووسائل التّواصل الاجتماعي وغيرها. كما ظهر الفساد المالي في مجالات مختلفة منها وزارة الداخلية دون إيجاد حل جدّي لهذه المشكلة لأنّ أجهزة المراقبة المالية رغم ما تبذله من جهود لا تبدو كافية كي تصل بها إلى محاسبة المسؤولين[١٧].

أسئلة البحث

١- ما أنواع الفساد المالي، ومظاهره وأشكاله، وآثاره بشكل عام وفي دولة الكويت بشكل خاص؟

٢- ما أسباب استشراء ظاهرة الفساد المالي بشكل عام، وفي دولة الكويت على وجه الخصوص؟

٣- ما واقع الفساد المالي في دولة الكويت بحسب المؤشر العالمي وما تأثير هذا على الاقتصاد؟

٤- ما الحلول العملية لمواجهة الفساد المالي شرعا من خلال الكتاب والسنة النبوية، وقانونا من خلال طرق تفعيل القوانين الجزائية والعقابية في دولة الكويت؟

[١٧] جار الله، علي محمد. (٢٠١٩م). **كفى فسادا**، الكويت: دار سما للنشر والتوزيع، ص٢٤٢.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

١- كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الفساد المالي وتزامن ذلك مع انتشاره الذي يدل على وجود خلل في الإطار القانون والشرعي، وبالتالي لا بد من وجود معاجلة صحيحة تقوم على التصور الصحيح للشيء، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، وعليه تأتى أهمية البحث في المساهمة في حل هذه المشكلة.

٢- يمكن أن تخدم نتائج هذا البحث بشكل كبير بيئة الرقابة المالية في الأجهزة الحكومية في دولة الكويت، وقياس فاعلية الرقابة المالية في دولة الكويت التي هدفها الأساسي هو المحافظة على المال العام والحيلولة دون هدره أو تبذيره وصولا إلى أفضل السبل في القضاء على آفة الفساد المالي في مستقبلاً.

٣- يمكن لهذا البحث أن يساهم بشكل علمي وعملي حيث يتكون من شقين يتعلقان بالفساد المالي ومواجهته وهما الإطار الشرعي (الكتاب والسنة النبوية الشريفة)، والإطار القانوني (قوانين دولة الكويت في مواجهة مظاهر الفساد المالي) إذا ما تم توجيه المجهودات المستقبلية لإدارات المؤسسات الحكومية في دولة الكويت في اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية على نظام الرقابة الداخلية من خلال إظهار الثغرات ونقاط الضعف في هذا النظام، وهذا بدوره ينعكس إيجابياً على كل القطاعات في دولة الكويت.

منهج البحث

اتبع البحث الحالي المنهج النوعي، وذلك من خلال الاعتماد على تحليل التقارير الرسمية، إذ قام الباحث بجمع المعلومات والبيانات اللازمة من أجل الإجابة على تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه، وذلك من خلال مجموعة من الوسائل مثل المقابلات والملاحظات. كما اعتمد الباحث على عدة طرق غير مباشرة لقياس مظاهر الفساد ومدى تفشيه في المجتمعات والمؤسسات، إذ أن المسؤول عن كشف مظاهر الفساد ومنابعة هو الأجهزة الرقابية بالدولة وتسليط وسائل الإعلام الضوء على عدد من مظاهر الفساد وتفشيه في الأجهزة والمؤسسات المختلفة وكشف